

رقابة ديوان الرقابة المالية والإدارية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030

الطاقة النظيفة (هدف 7) والعمل المناخي (هدف 13) نموذجاً

ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في مؤتمر: "التنمية المستدامة في ظل الازمات والصراعات"

"حتى لا ننسى أحداً" جامعة بير زيت/ فلسطين

المزمع عقده بتاريخ 23-24 ابريل 2019

د.أيمن الزرو جامعة بير زيت- كلية الحقوق والإدارة العامة (فلسطين)

مقدمة:

في ظل المحدودية النسبية للموارد المتاحة سواء كانت مادية أو بشرية أو معلوماتية أو الوقت، الى جانب الطبيعة البشرية الخيرة منها أو الأقل والسلوك البشري المتقلب والمتغير والمتذبذب، ظهرت الحاجة الى وجود نظام رقابة وتحكم وسيطرة بغية التغلب والحد من الآثار السلبية المترتبة والناجمة عن هذه النواقص والعيوب الملازمة للحياة الإنسانية على البعد الزماني والمكاني والثقافي والبيئي . فكان لا بد من وجود الرقابة الذاتية كأول أنظمة التحكم ظهوراً وأهمية، الى جانب أنظمة التحكم الأخرى وهي الرقابة الداخلية والخارجية والتي تعمل جميعها كمنظومة تحكم متفاعلة فيما بينها ومتكاملة. وفي حال تبلور رقابة ذاتية صلبة ومنيعة قلت الحاجة الى الرقابة الداخلية والخارجية والعكس صحيح، ولكن لا يمكن الاستغناء عن أيّ منها في جميع الظروف والحالات مهما تنوعت واختلفت البيئات والثقافات الإنسانية.

أجمع علماء الاقتصاد والمالية العامة والإدارة على أن أي نظام مالي أو إداري لا تتوفر فيه رقابة صحيحة ومنظمة يعتبر نظاماً ناقصاً يفتقر إلى المقومات المتكاملة لوجوده، ويرى الكثيرون منهم أن الرقابة أمر طبيعي في أي مجتمع إنساني لأنها تمثل الضوابط لكل تصرف يتعدى أثره إلى الغير. (صباح ص 9)

أصبحت الحاجة أكثر إلحاحاً لهذه المنظومة الرقابية في ظل الثورة الصناعية الأولى والتي وسمت منتصف القرن الثامن والتاسع عشر والثورة الثانية والتي ظهرت على شكل ثورة تكنولوجية عارمة والتي ميزت القرن العشرين والواحد والعشرين، وكان من أهم آثارها وتداعياتها الزيادة المطردة في الحاجات والرغبات والمطالب الإنسانية في ظل فجوة الموارد المتاحة وعدم توافرها كما وكيفاً مع هذه المطالب والحاجات .

لا يمكن تصور ديمومة أي مجتمع أو دولة أو مؤسسة أو حتى نواة أسرة في ظل غياب أو ضعف أحد أشكال المنظومة الرقابية، ويمكن القول أن أهم ما يميز المجتمعات والدول المتقدمة عن غيرها هو وجود نظام رقابة ذو فاعلية وكفاءة عالية. فالرقابة هي الوسيلة الرئيسة للتأكد من أن التنفيذ والأداء الفعلي يتم وفق الخطط والقوانين والأهداف والبرامج الموضوعة مسبقاً لضمان تحقيق أفضل النتائج وللحد قدر الإمكان من التجاوزات والانحرافات على اختلاف أنواعها وأسبابها.

أظهرت العديد من الدراسات والأبحاث المقارنة أن هناك علاقة قوية بين طبيعة النظام السياسي وبين فاعلية وكفاءة المنظومة الرقابية في الدولة، حيث تميزت الدول الديمقراطية بوجود مأسسة للنظام الرقابي وبمنظومة رقابية منيعة وفاعلة، بينما تميزت الدول غير الديمقراطية بترهل المنظومة الرقابية وبعدم جدواها وعدم فاعلية

دورها التصويبي أو في العديد من الحالات غيابها وتغييبها بشكل ممنهج عن مكانتها في الهيكل التنظيمي. وهذا قد يفسر جزئياً تراجع المكانة الاقتصادية للدولة وتدني مستوى الخدمات والمستوى المعيشي للمواطنين في هذه الدول الى جانب انتشار واستتراء الفساد على اشكاله المختلفة كالواسطة والمحسوبية والرشوة والاختلاس واستغلال الوظيفة لتحقيق المكاسب الشخصية على حساب المصلحة العامة. وعند معاينة مؤشر الفساد السنوي الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، نجد أن الدول غير الديمقراطية تحتل المراتب الأولى من حيث مؤشر الفساد والأخيرة من حيث مؤشر النزاهة والشفافية.

في الدول الديمقراطية والتي يصنف نظامها السياسي بالنظام البرلماني، ووفق مبدأ الفصل المرن بين السلطات وعلى ضوء تطبيق نظام الفرملة والتوازن، يحتل البرلمان في هذه الدول دوراً محورياً في عملية الرقابة الخارجية على الحكومة وأذرعها بصفتها السلطة التنفيذية والمسؤولة عن تنفيذ القوانين والسياسات وتقديم الخدمات للمواطنين، وإن أحد أهم أذرع الرقابة البرلمانية هو ما يطلق عليه ديوان الرقابة أو مكتب مراقب الدولة أو غير ذلك من المسميات، والذي أوكلت اليه مهم تنفيذ الرقابة الخارجية على جميع المؤسسات العامة الوزارية وغير الوزارية الى جانب الهيئات المحلية والمؤسسات الأهلية والنقابات والاتحادات وغيرها.

المدلول القانوني للرقابة المالية، يعني، الرقابة التي تقوم بها هيئات يتم انشاؤها بقانون، وتحدد اختصاصاتها بموجب ذلك القانون، وتهدف الى مطابقة العمل ذي الآثار المالية للقانون فالرقابة المالية في هذا السياق تعتبر منهج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمحاسبية والإدارية، وتهدف فيما تهدف، الى التأكد من المحافظة على الأموال العامة ورفع كفاءة استخدامها وتحقيق الفعالية في النتائج المحققة. فالرقابة المالية والإدارية، عبارة عن ممارسة لوظيفة عامة تقوم بها هيئات إدارية يصدر بتشكيلها ويحدد اختصاصاتها قوانين ولوائح، كما تلتزم في أعمالها ووسائل ممارسة رقابتها بما تنص عليه تلك القوانين واللوائح. ويرتبط بموضوع المدلول القانوني للرقابة المالية والإدارية، الحديث عن مبدأ الشرعية الذي يعد الأساس القانوني للرقابة على أعمال الإدارة العامة (الإدارة الحكومية)، وهذا يعني خضوع الإدارة في كافة تصرفاتها وأعمالها لأحكام القانون بمعناه الواسع، فالإدارة لا تستطيع القيام بأي عمل قانوني، او مادي الا وفقاً للقانون ووفقاً للإجراءات الشكلية المحدد فيه، تحقيقاً للأهداف التي يتوخاها والمخطط لها مسبقاً. (صباح ص 8)

وينظر في الوقت الحاضر إلى الرقابة المالية والإدارية كحجر الزاوية في الإدارة لكونها تقوم بوظيفة هامة وحيوية في الدول الحديثة للدرجة التي تضعها في مصاف السلطات الهامة في الدولة في بعض دول العالم، ففي جمهورية الصين الشعبية على سبيل المثال، تعتبر الرقابة بحكم الدستور، إحدى السلطات الخمس في الدولة إلى جانب السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، وسلطة الخدمة المدنية. وقد تطورت الرقابة من مجرد التحقق من أن النشاط الحكومي أو نشاط الإدارة يمارس في حدود القوانين النافذة الى التأكد من أن هذا النشاط يمارس بسرعة وكفاءة وفعالية وفي حدود القانون أيضاً. فلم يعد يقتصر مفهوم الرقابة على المفهوم التقليدي، والذي ينحصر فقط بالبحث والتحري عن الأخطاء وتتبعها، بل تجاوز ذلك الى البحث عن سبل رفع كفاءة الجهاز الإداري وتحفيزه عن طريق إبراز الجوانب الإيجابية في عمله. (صباح ص 9)

المنظومة القانونية لعمل ديوان الرقابة المالية والإدارية في فلسطين

صدر في فترة الحكم الأردني لفلسطين (1938-1967) قانون ديوان المحاسبة رقم 28 لسنة 1952

ووفق المادة (3) من القانون يتولى ديوان المحاسبة المهام التالية:

أ . مراقبة واردات الدولة ونفقاتها وحساب الأمانات والسلفات والقروض والتسويات والمستودعات على الوجه المبين في هذا القانون.

ب. تقديم المشورة في المجالات المحاسبية للجهات الخاضعة لرقابة الديوان.

ج. الرقابة على الأموال العامة للتأكد من سلامة إنفاقها بصورة قانونية وفاعلة .

د. التأكد من سلامة تطبيق التشريعات البيئية المعمول بها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

هـ. التثبت من أن القرارات والإجراءات الإدارية في الجهات الخاضعة لرقابة الديوان تتم وفقاً للتشريعات النافذة .

المادة (4) تشمل رقابة ديوان المحاسبة ما يلي :

أ . الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة .

ب. المجالس البلدية ومجالس الخدمات المشتركة .

ج. أي جهة يقرر مجلس الوزراء تكليف ديوان المحاسبة بتدقيق حساباتها إذا كانت أموال هذه الجهة تأخذ حكم الأموال العامة أو أن جبايتها تمت بموجب أحكام القانون .

د. الشركات التي تملك الحكومة ما نسبته 50% فأكثر من أسهمها

وبعد تولي السلطة الوطنية الفلسطينية مهامها في الضفة الغربية وقطاع غزة اصدرت قانون رقم (17) لسنة 1995 بشأن هيئة الرقابة العامة كمؤسسة عامة غير دستورية خلفاً لديوان المحاسبة الأردني، وقد عملت هذه الهيئة في الضفة وقطاع غزة حتى عام 2005 ووفق المادة (7) تكون الجهات التالية خاضعة لرقابة الهيئة:-

- وزارات وأجهزة السلطة المختلفة.
- لهيئات والمؤسسات العامة والنقابات والجمعيات والاتحادات بجميع أنواعها ومستوياتها.
- المؤسسات الخاصة والشركات التي تساهم فيها السلطة أو تتلقى مساعدة منها أو المؤسسات التي رخص لها باستغلال أو إدارة مرفق من المرافق العامة للسلطة.

- وحدات الحكم المحلي وتتمثل في البلديات والمجالس القروية وغيرها.
- ولرئيس السلطة إخضاع جهات أخرى إلى رقابة الهيئة كما يجوز له استثناء بعض الجهات من هذه الرقابة.

ووفق المادة (9) مع عدم الإخلال بحق الجهة الإدارية في الرقابة تمارس الهيئة الوظائف الرقابية الآتية :-

- الرقابة المالية.
- الرقابة الإدارية وتقويم الأداء ومتابعة تنفيذ الخطة.
- الرقابة القانونية.

وتم استحداث ديوان الرقابة المالية والإدارية ليكون بديلاً لهيئة الرقابة العامة التي اتسم عملها بالمحدودية الشديدة، وديوان الرقابة المالية والإدارية هو مؤسسة دستورية انشأت بموجب أحكام القانون الأساسي الفلسطيني وقانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004 وتعديلاته، وقد تضمن التعديل الأخير على قانون الديوان في المادة الثالثة من القرار بقانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن تعديل قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية بأن ديوان الرقابة المالية والإدارية هو جهاز الرقابة الأعلى في فلسطين. ووفق قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية، ديوان الرقابة سلطة مستقلة تتبع رئاسة الدولة إدارياً والمجلس التشريعي فنياً، وأعطى صلاحية تنسيب الديوان لمجلس الوزراء، ومنحه الحصانة الخاصة لممارسة أعماله بكل حرية ومهنية دون تأثير من أي سلطة على عمله شأنه في ذلك شأن السلطتين القضائية والتشريعية، وأخضع لرقابة الديوان كافة المؤسسات الوزارية وغير الوزارية والنفقات والجمعيات، وهذه الصلاحية قد لا تتوفر لدى العديد من أجهزة الرقابة الرديفة حول العالم، مما جعله يمتاز بصلاحيات رقابية واسعة تغطي كافة الأنشطة التي تخدم المواطن وصانع القرار في الدولة. (تيم ص 2)

نصت المادة (47) من القانون الأساسي الفلسطيني على أن المجلس التشريعي الفلسطيني هو السلطة التشريعية المنتخبة وأنه يتولى مهامه التشريعية والرقابية على الوجه المبين في نظامه الداخلي. ونصت المادة (96) من هذا القانون على أنه ينشأ بقانون ديوان للرقابة المالية والإدارية على أجهزة السلطة كافة، بما في ذلك مراقبة تحصيل الإيرادات العامة والإنفاق منها في حدود الموازنة. ويقدم الديوان لكل من رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي تقريراً سنوياً أو عند الطلب، عن أعماله وملاحظاته. وكذلك يعين رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وبمصادقة المجلس التشريعي الفلسطيني.

ونصت المادة (4) من قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004 على أنه يعين رئيس الديوان بقرار من رئيس السلطة الوطنية (رئيس الدولة) بناءً على تنسيب من مجلس الوزراء وبعد المصادقة على تعيينه بالأغلبية المطلقة للمجلس التشريعي وكذلك نصت المادة (7) من القانون على أنه يكون الديوان مسؤولاً أمام رئيس السلطة الوطنية (رئيس الدولة) وأمام المجلس التشريعي، ويتولى المهام والصلاحيات المناطة به وفقاً لأحكام القانون.

في الحالة الفلسطينية وعلى ضوء النصوص القانونية فإنه يمكن اعتبار ديوان الرقابة المالية والإدارية مؤسسة دستورية وجهاز الرقابة الأعلى في فلسطين وأحد أهم أذرع المجلس التشريعي على الصعيد الرقابي ومن هنا

فإن المجلس التشريعي هو الجسد الامتدادي والحاضنة العضوية للديوان، ويؤكد ذلك النصوص المتعلقة بتعيين رئيس الديوان من جهة ومسؤولية الديوان أمام المجلس التشريعي من جهة أخرى والنصوص الأخرى ذات العلاقة .

ولكن وفي ظل غياب المجلس التشريعي جراء الاقتتال والانقسام الفلسطيني عام 2007 يمكن التحدث هنا عن حالة غريبة ونادرة وهي غياب الجسد والحاضنة عن العملية الرقابية الا وهو المجلس التشريعي وبقاء الديوان كذراع رقابي متور وكأداة رقابية تعمل بمعزل عن اجهزة الجسد الحيوية الأخرى. ومن الطبيعي أن يكون لهذا البتر تأثيراً سلبياً كبيراً على فاعلية وكفاءة ديوان الرقابة في أداء مهامه الموكلة إليه وفق القانون والتي تشمل أربع مجالات وفق ما نصت عليه المادة (3) من قانون الديوان وهي: 1. ضمان سلامة النشاط المالي وحسن استخدام المال العام في الأغراض التي خصص من أجلها. 2. التفقيش الإداري لضمان كفاءة الأداء، وحسن استخدام السلطة والكشف عن الانحراف أينما وجد. 3. مدى انسجام ومطابقة النشاط المالي والإداري للقوانين والأنظمة واللوائح والقرارات النافذة. 4. ضمان الشفافية والنزاهة والوضوح في الأداء العام وتعزيز المصداقية والثقة بالسياسات المالية والإدارية والاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية. وقد صدر قرار بقانون رقم (18) لسنة 2017 لتصبح اختصاصات الديوان: 1. رقابة الامتثال 2. الرقابة المالية 3. رقابة الاداء.

وتعتبر أهم انجازات الديوان الاخيرة وفق رئيس الديوان الحالي معالي المستشار ايا تيم:

1. انضمام الديوان الى المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الانتوساي) في مطلع 2017.

2. اقرار الخطة الاستراتيجية للديوان للأعوام 2017-2021 بعنوان "احداث فارق في حياة المواطن" بهدف التأكد من قيام المؤسسات الخاضعة لرقابته بدورها في تقديم الخدمة للمواطن بكل سهولة ويسر، اضافة الى فحص جودة الخدمة التي يتم تقديمها. (تيم ص 3)

ومن أهم التحديات التي يواجهها ديوان الرقابة وفق رئيس الديوان الحالي:

1. عدم توفر احصائيات واضحة وموثوقة يمكن ان يستند اليها ديوان الرقابة المالية والادارية في عمله.
2. تقسيم مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية الى مناطق أ ومناطق ب ومناطق ج حيث تخضع مناطق ج بالكامل الى سيطرة قوات الاحتلال الاسرائيلي (اداريا وأمنيا) ولا تتوفر للديوان معلومات كافية عنها ويصعب على الديوان ممارسة اعماله في هذه المناطق لعدم خضوعها للسلطة الوطنية الفلسطينية.
3. الانقسام الفلسطيني من عام 2007 وعدم امكانية العمل في قطاع غزة.
4. تعطل المجلس التشريعي الفلسطيني من عام 2007 وهو عبارة عن حاضنة الديوان وعدم ممارسة المجلس لمهامه الرقابية والتشريعية على حد سواء مما يضعف مكانة ويقلل من فاعلية الديوان.
5. الموارد المالية المخصصة للديوان قليلة ومحدودة نسبيا حيث تبلغ موازنة الديوان السنوية 3.5 مليون دولار فقط وهذه تعتبر غير كافية على ضوء المهام الجسام الملقاة على عاتق الديوان وهذه الموازنة لا تمكن الديوان من الاعتماد على الخبراء والمختصين في مجالات عديدة تفرضها طبيعة عمل الديوان.
6. يعتبر الاحتلال الاسرائيلي من أهم التحديات التي تقف حجر عثرة وعقبة امام الديوان لتنفيذ مهامه وممارسة اختصاصاته بالشكل المطلوب وبفاعلية.

فاعلية رقابة ديوان الرقابة الفلسطيني في اصلاح البرامج الحكومية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 الطاقة النظيفة (هدف 7) والعمل المناخي (هدف 13) نموذجاً

تم الاعتماد على المقابلات المهيكلية للوصول الى اجابة عن سؤال البحث الرئيسي: ما مدى فاعلية رقابة ديوان الرقابة المالية والإدارية في اصلاح البرامج الحكومية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 الطاقة النظيفة (هدف 7) والعمل المناخي (هدف 13) نموذجاً وقد شملت المقابلات وجهات النظر الآتية:

1. رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية معالي المستشار اياد تيم
2. وكيل وزارة المالية والتخطيط الاستاذ فريد غنام/ وجهة نظر الحكومة
3. باحثين ومسؤولين من الائتلاف من اجل النزاهة أمان/ وجهة نظر المجتمع المدني
4. باحثين من مركز الدراسات الاجتماعية والاقتصادية مرصد يمثلهم الاستاذ فراس جابر/ وجهة نظر مركز ابحاث مستقل
5. الدكتور حمدي خواجا/ هيئة مكافحة الفساد
6. الاستاذة عبير مصلح/ الرئيسة التنفيذية للأكاديمية الفلسطينية للنزاهة

تم الاعتماد على مفتاح التصحيح للمتوسطات الحسابية الآتي:

0.00-1.80	متدنية جداً
1.81-2.61	متدنية
2.62-3.42	متوسطة
3.43-4.23	عالية
4.24-5.00	عالية جداً

شملت المقابلة محورين (كل محور مكون من 25 عبارة) هدف كل محور الى قياس مدى ساهمت رقابة الديوان في اصلاح البرامج الحكومية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030 ضمن هدفين من أهداف تنموية وهي : الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة. الحدث الثالث عش: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

وتم طرح السؤال الآتي على جميع المبحوثين للقياس المبحثين: الى اي مدى ساهمت رقابة الديوان في اصلاح البرامج الحكومية وتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030؟

تم احتساب معدل الاجابات لكل مبحوث ومن ثم احتساب المعدل الكلي لجميع المبحوثين مما يتيح المجال لاجراء مقارنة بين معدلات اجابات المبحوثين لكل عبارة ومحور بشكل منفصل ومقارنة بين المعدلات النهائية.

كانت الاجابة عن السؤال الرئيسي للبحث: الى اي مدى ساهمت رقابة الديوان في اصلاح البرامج الحكومية وتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030؟

وفق المعدل النهائي لجميع المحاور: ساهم الديوان في اصلاح البرامج الحكومية وتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030 الهدفين (13+7) بدرجة متدنية.

وبعد تفريغ المقابلات واحتساب المتوسطات الحسابية لكل الاجابات تم التوصل الى الجدول اللاتي:

الاهداف	رئيس ديوان الرقابة المالية والادارية معالي المستشار ابياد تيم	دكتور حمدي خواجا/ هبة مكافحة الفساد	وكيل وزارة المالية والتخطيط الاستاذ فريد غنام	باحثين ومسؤولين من الائتلاف من اجل النزاهة امان	الاستاذة عبير مصلح/ الرئيسية التنفيذية للأكاديمية الفلسطينية للنزاهة	مجموعة باحثين من مركز الدراسات مرصد	المتوسط الحسابي	الدرجة الكلية وفق مفتاح التصحيح
الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة								
1. ساهمت رقابة الديوان في تعزيز البرامج الحكومية الهادفة للتقليل من استخدامات الطاقة غير النظيفة	3	0	3	1	2	1	1.66	متدنية
2. ساهمت رقابة الديوان في حث الحكومة على تبني خطط استراتيجية قلصت من استخدامات الطاقة المكلفة اقتصاديا	3	0	4	1	2	1	1.83	متدنية
3. ساهمت رقابة الديوان في تعزيز السياسات والاستراتيجيات الحكومية الهادفة لزيادة استخدامات التكنولوجيا الحديثة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع	2	0	4	1	3	0	1.66	متدنية
4. ساهمت تقارير الديوان الخاصة والسنوية في الحد من الاستخدامات الخاطئة للطاقة	4	2	3	1	3	1	2.33	متدنية
5. ساهمت التقارير الرقابية في زيادة فرص حصول جميع طبقات المجتمع وخاصة الطبقات الفقيرة والمهمشة على الطاقة النظيفة	4	0	2	1	4	1	2.00	متدنية
6. ساهم الديوان في نشر الوعي بخصوص استخدامات الطاقة النظيفة والمستدامة	3	1	2	1	4	1	2.00	متدنية
7. ساهم الديوان في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال رقابته على التوزيع العادل للطاقة لجميع المواطنين	5	4	2	1	2	0	2.33	متدنية
8. ساهمت التقارير الرقابية في حل العديد من القضايا المتعلقة بحالات	5	5	3	1	4	0	3.00	متدنية

								عدم توفر الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة للجميع
متدنية	2.00	1	2	1	3	3	2	9. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات والاستراتيجيات الحكومية الهادفة لمساعدة المواطنين القاطنين في المناطق المهمشة من الحصول على الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة.
متدنية	2.00	0	4	1	2	3	2	10. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات الحكومية مما أدى الى توفير الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة للجميع
متدنية	2.16	0	3	1	3	3	3	11. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات والاستراتيجيات الحكومية مما أدى الى تقليص استخدامات الطاقة غير النظيفة
متدنية	1.33	0	3	1	2	2	0	12. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات والاستراتيجيات الحكومية مما أدى الى توفير الطاقة النظيفة للمصانع والمعامل وورشات العمل
متدنية	2.00	0	3	1	3	2	3	13. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات والاستراتيجيات الحكومية مما أدى الى توفير الطاقة النظيفة للمدارس والجامعات والمراكز التعليمية
متدنية	1.66	0	2	1	3	2	2	14. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز الخطط الاستراتيجية المترابطة مما أدى الى توفير الطاقة النظيفة لاضاءة الشوارع
متدنية	1.83	0	3	1	2	2	3	15. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات والاستراتيجيات الحكومية مما أدى الى توفير الطاقة النظيفة للمخيمات والمناطق الفقيرة
متدنية	2.16	0	4	1	2	2	4	16. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات والاستراتيجيات الحكومية مما أدى الى توفير الطاقة النظيفة للمستشفيات والمؤسسات والمرافق الصحية
متدنية	1.33	0	2	1	3	2	0	17. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات الحكومية مما أدى الى توفير الطاقة النظيفة للنوادي والمرافق الرياضية
متدنية	2.16	0	3	1	2	4	3	18. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات الحكومية مما أدى الى تقليل اسعار الطاقة النظيفة وتوفيرها للجميع
متدنية	2.16	1	3	1	2	2	4	19. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات الحكومية مما أدى الى تقليل استخدام الاجهزة والأدوات غير الموفرة للطاقة

متدنية	2.16	1	3	1	2	4	2	20. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات الحكومية مما أدى الى تقليل نسبة المواطنين الذين يعانون بسبب عدم حصولهم على الطاقة النظيفة
متدنية	2.50	1	4	1	2	4	3	21. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات الحكومية مما أدى الى تقليل حالات سرقة مصادر الطاقة من قبل البعض
متدنية	1.00	0	0	1	3	2	0	22. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات الحكومية مما أدى الى توفير طاقة مستدامة للاقتصاديات
متدنية	2.16	0	2	1	3	4	3	23. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات الحكومية مما أدى الى تقليل حالات اللجوء الى مصادر الطاقة المضرة بالصحة العامة
متدنية	2.00	0	3	1	3	2	3	24. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات الحكومية مما أدى الى تقليل حالات اللجوء الى مصادر الطاقة غير الآمنة
متدنية	1.66	0	3	1	3	0	3	25. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات الحكومية مما أدى الى تقليل حالات اللجوء الى مصادر الطاقة غير المستدامة
المجموع الكلي للهدف 7								2.76
الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره								2.20
متدنية	2.33	0	2	1	3	4	4	26. ساهمت رقابة الديوان في تعزيز البرامج الحكومية الهادفة للتقليل من آثار التغير المناخي بشكل عام
متدنية	1.66	0	0	1	3	3	3	27. ساهمت رقابة الديوان في حث الحكومة على تبني خطط استراتيجية قلصت من آثار التلوث المناخي الناجم عن المصانع والمعامل
متدنية	1.83	1	0	1	3	3	3	28. ساهمت رقابة الديوان في تعديل السياسات الحكومية مما أدى الى تقليل آثار التلوث المناخي الناجم عن عوادم السيارات
متدنية	2.00	0	1	1	3	4	3	29. ساهمت تقارير الديوان الخاصة والسنوية في الحد من آثار التلوث المناخي والبيئي
متدنية	2.16	1	1	1	3	3	4	30. ساهمت التقارير الرقابية في زيادة فرص تدوير النفايات بشكل عام
متدنية	2.16	1	1	2	2	3	4	31. ساهم الديوان في نشر الوعي حول أهمية الحفاظ على البيئة
متدنية	2.16	0	2	1	2	4	4	32. ساهم الديوان في تحقيق هدف التنمية المستدامة المتعلق بالحفاظ على البيئة والتصدي للتغير المناخي

متدنية	1.83	0	3	1	2	2	3	33. ساهمت التقارير الرقابية في حل العديد من القضايا المتعلقة بحالات التلوث المناخي والبيئي
متدنية	1.83	0	3	1	3	2	2	34. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات والاستراتيجيات الحكومية الهادفة لمساعدة المواطنين القاطنين في المناطق الأكثر عرضة للتلوث البيئي والمناخي.
متدنية	1.83	0	1	1	3	4	2	35. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات الحكومية مما أدى الى توفير وقاية للجميع من التلوث البيئي والمناخي
متدنية	1.33	0	1	1	3	1	2	36. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات الحكومية مما أدى الى تقليل الغازات السامة المنبعثة من المصانع
متدنية	2.00	0	3	1	3	2	3	37. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات الحكومية مما أدى الى زيادة وعي المواطنين حول البيئة الخضراء
متدنية	1.83	0	1	1	3	3	3	38. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات الحكومية مما أدى الى توفير بدائل للملوثات البيئية والمناخية
متدنية	2.50	1	3	1	3	3	4	39. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات الحكومية مما أدى الى الحفاظ على المرافق العامة من التلوث
متدنية	2.66	1	2	1	3	4	5	40. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات الحكومية مما أدى الى التخلص الآمن من النفايات الطبية
متدنية	1.50	0	0	1	3	2	3	41. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات الحكومية مما أدى الى إعادة تدوير آمن للمواد البلاستيكية والنايلون
متدنية	1.83	0	1	1	3	4	2	42. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات الحكومية مما أدى الى توفير الطاقة النظيفة والمحافظة على البيئة والمناخ
متدنية	1.83	0	3	1	3	2	2	43. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات والاستراتيجيات الحكومية مما أدى الى الحد من استيراد المواد والسلع الملوثة للبيئة
متدنية	1.50	0	0	1	3	3	2	44. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات والاستراتيجيات الحكومية مما أدى الى تقليل إنتاج المواد والسلع الملوثة للبيئة
متدنية	2.00	0	2	1	3	4	2	45. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات والاستراتيجيات الحكومية مما أدى الى تقليل نسبة المواطنين

								الذين يعانون بسبب التلوث البيئي والمناخي
متدنية	2.16	1	2	1	3	2	4	46. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات والاستراتيجيات الحكومية مما ادى الى تقليص حالات التجاوزات المتعلقة بالتخلص من النفايات بشكل غير قانوني
متوسطة	2.66	1	3	1	3	3	5	47. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات والاستراتيجيات الحكومية مما ادى الى زيادة التزام الهيئات المحلية بتدوير النفايات
متدنية	1.50	1	0	1	3	2	2	48. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات والاستراتيجيات الحكومية مما ادى الى تقليص حالات استخدام المواد المسرطنة في البناء والانشاءات
متدنية	1.83	1	0	1	4	3	2	49. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات والاستراتيجيات الحكومية مما ادى الى تقليص حالات استخدام المواد المسرطنة في التصنيع الغذائي
متدنية	2.00	1	2	1	3	3	2	50. ساهمت التقارير الرقابية في تعزيز السياسات والاستراتيجيات الحكومية مما ادى الى تقليل حالات الوفاة بسبب التلوث البيئي والتغير المناخي
متدنية	1.96	0.40	1.48	1.04	2.92	2.92	3.00	المجموع الكلي للهدف 13

جدول ملخص فاعلية الديوان وفق الهدفين:

الاهداف	رئيس ديوان الرقابة المالية والادارية معالي المستشار ابياد تيم	لدكتور حمدي خواجا/ هيئة مكافحة الفساد	وكيل وزارة المالية والتخطيط والاستاذ فريد غنام	باحثين ومسؤولين من الائتلاف من اجل النزاهة أمن	استاذة عبير مصلح/ الرئيسة التنفيذية للأكاديمية الفلسطينية للنزاهة	مجموعة باحثين من مركز الدراسات مرصد	المتوسط الحسابي	الدرجة الكلية وفق مفتاح التصحيح
الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة								
المجموع الكلي للهدف السابع	2.76	2.20	2.64	1.00	2.84	0.36	1.96	متدنية
الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره								
المجموع الكلي للهدف الثالث عشر	3.00	2.92	2.92	1.04	1.48	0.40	1.96	متدنية
المجموع الكلي للاهداف	2.88	2.56	2.78	1.02	2.16	0.38	1.96	متدنية

بعد تفريغ المقابلات واحتساب المتوسطات الحسابية يمكن الإشارة الى أهم النتائج الآتية:

1. فاعلية الديوان في تحقيق الهدفين (13+7) وفق رئيس ديوان الرقابة كانت:
 - أ. فاعلية متوسطة في تحقيق الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
 - ب. فاعلية متوسطة في تحقيق الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثاره.
 - ج. فاعلية متوسطة في تحقيق الهدفين (13+7).
2. فاعلية الديوان في تحقيق تحقيق الهدفين (13+7) وفق هيئة مكافحة الفساد/ الدكتور حمدي خواجا كانت:
 - أ. فاعلية متدنية في تحقيق الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
 - ب. فاعلية متوسطة في تحقيق الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثاره.
 - ج. فاعلية متدنية في تحقيق الهدفين (13+7).
3. فاعلية الديوان في تحقيق تحقيق الهدفين (13+7) وفق وكيل وزارة المالية والتخطيط كانت:
 - أ. فاعلية متوسطة في تحقيق الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
 - ب. فاعلية متوسطة في تحقيق الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثاره.
 - ت. فاعلية متوسطة في تحقيق الهدفين (13+7).
4. فاعلية الديوان في تحقيق الهدفين (13+7) وفق المجتمع المدني (امان) كانت:
 - أ. فاعلية متدنية جدا في تحقيق الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
 - ب. فاعلية متدنية جدا في تحقيق الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثاره.
 - ت. فاعلية متدنية جدا في تحقيق الهدفين (13+7).

5. فاعلية الديوان في تحقيق الهدفين (13+7) وفق المجتمع المدني (الأكاديمية الفلسطينية للنزاهة) كانت:
- أ. فاعلية متوسطة في تحقيق الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
- ب. فاعلية متدنية في تحقيق الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- ج. فاعلية متدنية في تحقيق الهدفين (13+7).
6. فاعلية الديوان في تحقيق الهدفين (13+7) وفق المجتمع المدني (مركز الدراسات مرصد) كانت:
- أ. فاعلية متدنية جدا في تحقيق الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
- ب. فاعلية متدنية جدا في تحقيق الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- ج. فاعلية متدنية جدا في تحقيق الهدفين (13+7).
7. وفق جميع المبحوثين كانت مساهمة الديوان في تحقيق الهدفين (13+7) **متدنية**.
8. وفق رئيس الديوان لم يساهم الديوان مطلقا في تحقيق الغايات الآتية:
- أ. لم يساهم الديوان في تعزيز السياسات والاستراتيجيات الحكومية الهادفة الى توفير الطاقة النظيفة للمصانع والمعامل وورشات العمل.
- ب. لم يساهم الديوان في تعزيز السياسات الحكومية الهادفة الى توفير الطاقة النظيفة للنوادي والمرافق الرياضية.
- ج. لم يساهم الديوان في تعزيز السياسات الحكومية الهادفة الى توفير طاقة مستدامة للاقتصاديات.
9. وفق هيئة مكافحة الفساد لم يساهم الديوان مطلقا في تحقيق الغايات الآتية:
- أ. لم يساهم الديوان في تعزيز البرامج الحكومية الهادفة للتقليل من استخدامات الطاقة غير النظيفة.
- ب. لم يساهم الديوان في حث الحكومة على تبني خطط استراتيجية قلصت من استخدامات الطاقة المكلفة اقتصاديا.
- ج. لم يساهم الديوان في تعزيز السياسات والاستراتيجيات الحكومية الهادفة لزيادة استخدامات التكنولوجيا الحديثة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع.
- د. لم يساهم الديوان في زيادة فرص حصول جميع طبقات المجتمع وخاصة الطبقات الفقيرة والمهمشة على الطاقة النظيفة.
- هـ. لم يساهم الديوان في تعزيز السياسات الحكومية الهادفة الى تقليص حالات اللجوء الى مصادر الطاقة غير المستدامة.

10. وفق أمان كانت مساهمة الديوان متدنية جدا في تحقيق جميع الغايات.
11. وفق الأكاديمية الفلسطينية للنزاهة لم يساهم الديوان مطلقا في تحقيق الغايات الآتية:
- أ. لم يساهم الديوان في تعزيز السياسات الحكومية الهادفة الى توفير طاقة مستدامة للاقتصاديات.
- ب. لم يساهم الديوان في حث الحكومة على تبني خطط استراتيجية قلصت من آثار التلوث المناخي الناجم عن المصانع والمعامل.
- ج. لم يساهم الديوان في تعديل السياسات الحكومية الهادفة الى تقليل آثار التلوث المناخي الناجم عن عوادم السيارات.
- د. لم يساهم الديوان في تعزيز السياسات الحكومية الهادفة الى اعادة تدوير آمن للمواد البلاستيكية والنيلون.
- هـ. لم يساهم الديوان في تعزيز السياسات والاستراتيجيات الحكومية الهادفة الى تقليص انتاج المواد والسلع الملوثة للبيئة.
- و. لم يساهم الديوان في تعزيز السياسات والاستراتيجيات الحكومية الهادفة الى تقليل حالات استخدام المواد المسرطنة في البناء والانشاءات.
- ز. لم يساهم الديوان في تعزيز السياسات والاستراتيجيات الحكومية الهادفة الى تقليل حالات استخدام المواد المسرطنة في التصنيع الغذائي.
12. وفق مركز الدراسات مرصد لم يساهم الديوان في تحقيق غالبية الغايات.
13. النتيجة النهائية: كانت الاجابة عن السؤال الرئيسي للبحث: الى اي مدى ساهمت رقابة الديوان في اصلاح البرامج الحكومية وتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030 الهدفين (7+13)؟
- وفق المعدل النهائي للمحورين : ساهم الديوان الديوان في اصلاح البرامج الحكومية وتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030 الهدفين (7+13) بدرجة متدنية.**

توصيات الدراسة:

- أ. توصية عامة: تعزيز الرقابة على جميع غايات الهدفين (7+13)
- ب. توصيات فرعية: يوصي الباحث ديوان الرقابة المالية والإدارية بما يلي:
1. الاهتمام والرقابة على المواضيع التي تتعلق بالطاقة النظيفة والمستدامة وغير المكلفة اقتصادياً.
 2. الاهتمام والرقابة على المواضيع التي تتعلق بتوفير الطاقة النظيفة والمستدامة بأسعار معقولة للجميع.
 3. الاهتمام والرقابة على المواضيع المتعلقة بالتلوث المناخي الناجم عن عوادم السيارات.
 4. الاهتمام والرقابة على المواضيع المتعلقة بانتاج المواد والسلع الملوثة للبيئة.
 5. الاهتمام والرقابة على المواضيع المتعلقة باستخدام المواد المسرطنة في البناء والانشاءات.
 6. الاهتمام والرقابة على المواضيع المتعلقة باستخدام المواد المسرطنة في التصنيع الغذائي.
 7. الاهتمام والرقابة على المواضيع المتعلقة بالتلوث المناخي الناجم عن المصانع والمعامل.
 8. الاهتمام والرقابة على المواضيع المتعلقة باعادة تدوير آمن للمواد البلاستيكية والنيلون.
 9. الاهتمام والرقابة على المواضيع المتعلقة بتوفير طاقة مستدامة للاقتصاديات.

المصادر والمراجع:

1. العلمي، صباح. (2006) دور الرقابة المالية والإدارية كمدخ للتنمية والاصلاح الإداري في الدولة
2. تيم، اياد. ديوان الرقابة بين الواقع والمأمول مجلة فلسطين الرقابية العدد الثالث 2018 ديوان الرقابة المالية والادارية رام الله.
3. زرو، أيمن. أثر غياب المجلس التشريعي على أداء ديوان الرقابة مجلة فلسطين الرقابية العدد الثالث 2018 ديوان الرقابة المالية والادارية رام الله.
4. الامم المتحدة: الدليل البرلماني: دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
5. الامم المتحدة: تقرير أهداف التنمية المستدامة 2017

القوانين:

1. القانون الاساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003
2. قانون ديوان المحاسبة الاردني رقم (28) لسنة 1952
3. قانون رقم (17) لسنة 1995 بشأن هيئة الرقابة العامة.
4. قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004
5. قرار بقانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن تعديل قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية